



سلمه الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية والصناعية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود الإحاطة بأن المجلس تلقى خطاب وزارة التجارة رقم (٠٦٧٦٦) وتاريخ ١٠/٢/٤٤٢هـ (مرفق)، والمشار فيه لخطاب مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (٤٢٠٠٦٠٨١) وتاريخ ٥/٢/٤٤٢هـ، الإلحاقى للخطاب رقم (٤١٠٥٥٧٠٤) وتاريخ ٦/٩/٤٤١هـ، والمشار فيه إلى التوجيهات الصادرة من بعض الجهات الحكومية بشأن قصر قبول الدفع من العملاء عبر الوسائل الإلكترونية فقط وعدم قبول العملات الورقية أو المعدنية وذلك بداعي مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وحيث لم تعد تلك التوجيهات قائمة بالنظر إلى أن العملات الورقية والمعدنية كغيرها من الأدوات التي يتوجب أخذ الاحترازاات عند التعامل معها، وحيث لوحظ مؤخراً قيام بعض المحلات التجارية بالامتناع عن قبول العملات الوطنية الورقية والمعدنية بحجة مكافحة فيروس كورونا، وقيام بعض المحلات بوضع لوحات تفيد بعدم قبولها بشكل صريح، وحيث منحت المادة (السابعة) من نظام انقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦) وتاريخ ١/٧/٣٩٧هـ، القوة القانونية والإبرائية لأوراق النقد الصادر عن المؤسسة، ومنحها صفة التداول القانوني لتسديد الديون والالتزامات، وذلك يأتي لاحترام العملة الوطنية باعتبارها أحد مظاهر سيادة الدولة، وتعزيزاً للثقة فيها، ونظراً إلى أن رفض قبول هذه العملات يمس حقوق المستهلكين في اختيار وسيلة الدفع، وقد يترتب عليه رفض البيع، فضلاً عن كون ذلك يسئ ويضعف من مستوى الثقة بالعملية الوطنية وطلب معاليه لمن يلزم بتوجيه المنشآت التجارية المشمولة برقابة الوزارة بعدم الامتناع عن قبول العملات الورقية والمعدنية ومحاسبة من يقوم بذلك وفقاً للأنظمة والقرارات المتعلقة بالبيع.

وحسب طلب الوزارة، أمل من سعادتكم التكرم بعد الاطلاع إذ ترون توجيه المختصين لديكم بالتعميم على المعنيين من مشتركي غرفتكم الموقرة لإبلاغ أصحاب الشركات والمؤسسات التجارية والمحلات والأسواق التجارية بضرورة الالتزام بما ورد في التعميم أعلاه.

وتقبلوا وافر التحية والتقدير،

مساعد الأمين العام لشؤون الغرف

حمود بن محمد الربيعي

• نسخة مع التحية لوزارة التجارة



وزارة التجارة
Ministry of Commerce



حفظه الله

سعادة/ أمين عام مجلس الغرف السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إشارة لخطاب معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (٤٢٠٠٦٠٨١) وتاريخه ١٤٤٢/٢/٥هـ، الإلحاقى للخطاب رقم (٤١٠٥٥٧٠٤) وتاريخه ١٤٤١/٩/٦هـ، والمشار فيه إلى التوجيهات الصادرة من بعض الجهات الحكومية بشأن قصر قبول الدفع من العملاء عبر الوسائل الإلكترونية فقط وعدم قبول العملات الورقية أو المعدنية وذلك بداعي مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وحيث لم تعد تلك التوجيهات قائمة بالنظر إلى أن العملات الورقية والمعدنية كغيرها من الأدوات التي يتوجب أخذ الاحترازاات عند التعامل معها .

وحيث لوحظ مؤخراً قيام بعض المحلات التجارية بالإمتناع عن قبول العملات الوطنية الورقية والمعدنية بحجة مكافحة فيروس كورونا، وقيام بعض المحلات بوضع لوحات تفيد بعدم قبولها بشكل صريح . وحيث منحت المادة (السابعة) من نظام النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١هـ، القوة القانونية والإبرائية لأوراق النقد الصادر عن المؤسسة، ومنحها صفة التداول القانوني لتسديد الديون والالتزامات. وذلك يأتي لاحترام العملة الوطنية باعتبارها أحد مظاهر سيادة الدولة، وتعزيزاً للثقة فيها .

ونظراً إلى أن رفض قبول هذه العملات يمس حقوق المستهلكين في إختيار وسيلة الدفع. وقد يترتب عليه رفض البيع، فضلاً عن كون ذلك يسيء ويضعف من مستوى الثقة بالعملية الوطنية وطلب معاليه لمن يلزم بتوجيه المنشآت التجارية المشمولة برقابة الوزارة بعدم الإمتناع عن قبول العملات الورقية والمعدنية ومحاسبة من يقوم بذلك وفقاً للأنظمة والقرارات المتعلقة بالبيع .

أمل الاطلاع والتعميم على جميع الغرف التجارية لإبلاغ أصحاب الشركات والمؤسسات التجارية والمحلات والأسواق التجارية بضرورة الإلتزام بما ورد في التعميم .

وتقبلوا أطيب تحياتي ،،،

وكيل الوزارة لحماية المستهلك المكلف

عمر بن محمد السبياني

7 0 0 0 8 7 3 9 7 1

+966 11 294 4444 | الرياض 11162

Kingdom of Saudi Arabia | المملكة العربية السعودية

MCgovSA

www.mc.gov.sa